



الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

بلدية الكاف

01/01/2023



# تقرير التقييم الذاتي النهائي خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة الخاصة ببلدية الكاف



## الفهرس

- التقدفم
- القسم 1 السفاق المحلي
- القسم 2 :عملفة الإنشاء المشترك لخرة العمل
- 1.2 مرافعة عملفة الإنشاء المشترك
- 2.2 توصفان لعملفة الإنشاء المشترك
- القسم 3 : الترفامات خرة العمل
- 1.3 مرافعة تنفيذ الاترفامات
- 2.3 توصفان المشاركة
- الخلاصة والخرافات المستقبلفة

## التقديم :

في إطار تأسيس نهج جديد لإدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي ، وضعت بلدية الكاف خطة عمل في إطار شراكة مفتوحة بمشاركة المواطنين والجمعيات والمتخصصين ووسائل الإعلام لتحسين الأداء البلدية.

و تهدف هذه المبادرة في المقام الأول إلى ضمان الالتزام الجاد لبلدية الكاف ضمن الدول الأعضاء الحكومة المفتوحة بمجموعة من المبادئ التي تركز في المقام الأول على تعزيز الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بالإضافة إلى زيادة مشاركة المواطنين من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ، وبالتالي تحسين جودة حياة المواطنين وعلاقتهم مع البلدية.

وتتضمن هذه الخطة 17 التزاماً منها 4 تمت المصادقة عليها دولياً . و هي تعهدات الهدف منها تعزيز النزاهة ودعم مشاركة الإدارة وتحديثها ، بما يساهم في تحسين الخدمات العامة للبلدية بالتنسيق مع المجتمع المدني في جميع المراحل. سواء كان ذلك متعلقاً بالتحضير والتنفيذ أو الرصد والتقييم. كما ستدخل خلال خطة العمل المحلية لدعم الإنجازات المبرمجة في هذا الصدد. والأهم من ذلك هو رقمنة البلدية.

## القسم 1 .السياق المحلي

و يضمن برنامج الحكومة المفتوحة في بلدية الكاف إلى تحسين الكفاءة والمساءلة ووضع نهج جديد قائم على المبادئ يسمح للمواطنين بفهم العمل البلدي من خلال إرساء الشفافية وضمان الثقة بينهم وبين المسؤولين و إخضاع أعمال المجلس والإدارة البلدية للرقابة التلقائية من قبل المواطنين و المجتمع المدني

## القسم 2 : عملية الإنشاء المشترك لخطة العمل

إنطلق العمل بتكوين لجنة القيادة 5+5 بتركيبة ممثلة من قبل المجلس البلدي في شخص رئيس البلدية و الإدارة البلدية بعدد 4 موظفين ضنف أ1 و 2 و عدد 5 جمعيات عن المجتمع المدني إثر الدعوة للمنافسة و إعلام العموم بتقديم ترشحهم للانضمام إلى هذه اللجنة .

و في تاريخ 28 جانفي 2021 إبرام اتفاقية شراكة بين بلدية الكاف و المعهد الديمقراطي الوطني تتمحور حول تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس البلدي وموظفي البلدية و المجتمع المدني المعنيين ببرنامج الحوكمة المفتوحة.

عقدت سلسلة من الاجتماعات للجنة القيادة التي تم تنظيمها في عملية الإنشاء المشترك لتنفيذ خطة العمل المذكورة،أسفرت على عرض التقرير الأولية لأعمالها و التي تضمنت نسبة تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن برنامج بلدية الكاف علاوة على ضبط الأولويات و الصعوبات و مصادر التمويل .

## 1.2 - مراجعة عملية الإنشاء المشترك:

تم إعداد خطة العمل طبقاً للتوجهات العامة والمبادئ المتضمنة بدليل إعداد خطة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة. ومنذ بداية أعمال إعداد هذه الخطة، تم تكريس مقاربة تشاركية موسعة مع المواطنين ومختلف الأطراف المتدخلة ومكونات

المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة إلى القطاع الأكاديمي وجل القطاعات الأخرى وذلك قصد الحصول على أفكار ومقترحات حول كيفية جعل العمل الحكومي أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة.

والجدير بالذكر أنه في إطار هذه المقاربة التشاركية، تم تنظيم استشارة موسعة إضافة إلى اعتماد آليات مختلفة لضمان مشاركة واسعة تضمنت :

- تولى المجلس و المكتب البلدي التداول في عملية الانضمام إلى مشروع شراكة الحكومة المفتوحة و دعوة مختلف شرائح المجتمع قصد المشاركة الفاعلة في هذا الخيار الإستراتيجي لبلدية الكاف.
- تنظيم اجتماعات مختلفة مع الهياكل المحلية لتقديم مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الأعوان العموميين بأهمية المشاركة في هذه العملية. وقد تميزت هذه المنتقيات بحضور ممثلين عن المجتمع المدني وعن المنظمات غير الحكومية،
- تنظيم أيام إعلامية على المستوى المحلي حضوريا و عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الحضور بأهمية الانخراط في هذا المسار.
- الإعلان عن انطلاق الاستشارة الموسعة عبر موقع واب الرسمي لبلدية الكاف

وفي نفس السياق، تم اعداد خطة اتصالية خلال فترة الاستشارة لضمان مشاركة أوسع وللتعريف بمفاهيم الحكومة المفتوحة. وعلى المستوى العملي، تم استخدام العديد من القنوات الاتصالية المتاحة على غرار تنظيم الندوات والمؤتمرات الصحفية، اعتماد الصحافة المكتوبة إضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي.

ونتيجة لهذه المقاربة التشاركية، تم تجميع مقترحات الواردة عبر آليات الاستشارة المعتمدة، وقد تم تكوين فريق عمل مكون من ممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن الادارة لدراسة وفرز هذه المقترحات التي استوفت معايير تقييم معينة، وهي:

✓ الوضوح (Specific): تصف الوضع الراهن والمشاكل التي يمكن حلها :

– يتضمن الأنشطة المحددة التي سيتم القيام بها ،

– تصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذ الالتزام.

✓ قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد الى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في انجازه،

✓ الجهة المسؤولة (Answerable): يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة

✓ ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ احدي المحاور الاساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمساءلة والمشاركة،

✓ تحديد مدة الانجاز (Time-Bound): تعهد يمكن تنفيذه في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنجاز على امتداد السنتين مجزئة الى مراحل دقيقة،

✓ التأثير المحتمل: تقييم التغيير المنتظر من تنفيذ التعهد.

علما أن النتيجة النهائية لهذا النهج الاصلاحى التشاركي كانت إعداد الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الثانية التي تضمنت 17 تعهداً .

## 2.2 - توصيات لعملية الإنشاء المشترك :

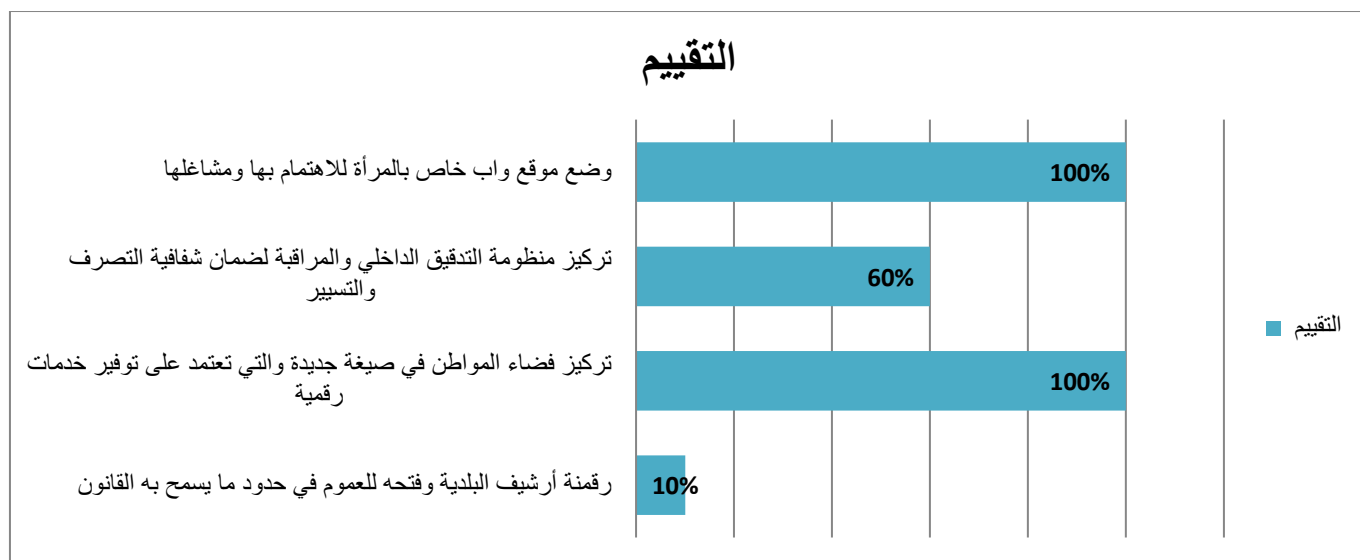
أثمرت المقاربة التشاركية التي اعتمدها بلدية الكاف في برنامجها لشراكة الحكومة المفتوحة عن إعداد خطة عمل عكست بوضوح الأولويات والمشاريع التي يمكن أن تستثمر البلدية في تنفيذها خلال سنتين. وفي هذا السياق، تم إعداد وثيقة مشروع بالنسبة لكل تعهد مدرج في هذه الخطة تحتوي على تفاصيل ومعلومات حول الهيكل المسؤول عن التنفيذ ومعلومات حول نقطة الاتصال قصد تعزيز تشريك المواطنين ومختلف الأطراف المعنية في متابعة تنفيذ التعهد وتسهيل الحصول على المعلومات عند الضرورة.

كما تم برمجة اجتماعات شهرية من طرف لجنة القيادة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة وذلك قصد متابعة نسق انجاز التعهدات وتحديد ومراجعة أولويات تنفيذ هذه الخطة.

القسم 3 : التزامات خطة العمل :

1.3 - مراجعة تنفيذ الالتزامات:

عدد	التعهدات	التقييم
1	رقمته أرشيف البلدية وفتحته للعموم في حدود ما يسمح به القانون	10%
2	تركيز فضاء المواطن في صيغة جديدة والتي تعتمد على توفير خدمات رقمية Espace citoyen Digitalisé	100%
3	تركيز منظومة التدقيق الداخلي والمراقبة لضمان شفافية التصرف والتسيير.	60%
4	وضع موقع واب خاص بالمرأة للاهتمام بها ومشاغلها	100%



2.3 - توصيات المشاركة:

عدد	التعهدات	التوصيات
1	تعهد عدد: 03 رقمته أرشيف البلدية وفتحته للعموم في حدود ما يسمح به القانون. (*)	- دعم الإطار البشري الحالي و تكوين فريق عمل متكامل إضافة إلى الفني المختص في الغرض. - ربط الصلة ببلدية Bourg-en-Bresse لضبط خطة عمل - العمل على تخصيص قاعات و مخازن مخصصة لحفظ الأرشيف لتنفيذ خطة الحفظ و الرقمنة إضافة للفضاءات المبرمجة حالياً. - إعداد دراسة فنية لتنفيذ مشروع تهيئة الأرشيف و إقتناء المعدات والتجهيزات اللازمين في الغرض.

<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحرص على توفير الإطار المختص و التجهيزات و المعدات في حال التعامل مع الوثائق النادرة و القديمة.</li> <li>- إلتزام كافة المصالح البلدية بخطة موحدة لتنفيذ أحكام معالجة الوثائق الإدارية و الأرشيف.</li> <li>- إعداد خطة متكاملة في خصوص التعامل مع الأرشيف</li> <li>- ضبط إطار للتعامل مع الإدارات الجهوية و الوطنية في خصوص معالجة وثائق الأرشيف.</li> <li>- وضع كراس شروط متكامل يحدد الإطار القانوني لمعالجة الوثائق و الكتب و المخطوطات و غيرها من حافظات الذاكرة الفنية و التراث و غيرها</li> <li>- طريقة فتح الأرشيف و أنواع الوثائق الممكن إستغلالها و ضوابطها الفنية ( الشكل ، الحجم ، النوع ، الوثيقة ، المحتوى، supports ،...)</li> <li>- المنظومات الإعلامية ( ماهي ، المعتمدة منها، مواصفاتها الفنية ، الإطار القانوني ، ...)</li> <li>- أخذ الرأي المسبق للوكالة الوطنية للسلامة للمعلوماتية .ANSI</li> <li>- جدول زمني لتنفيذ أشغال التهيئة و إقتناء التجهيزات .</li> <li>- عرض كافة كراسات الشروط الخاصة بالتهيئة أو التجهيز أو الرقمنة أو الإستغلال على أنظار المجلس البلدي .</li> <li>- الإستعانة بخبراء</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل "معرف فضاء المواطن"</li> <li>- ملكية المنظومة</li> <li>- تحديد الإطار القانوني و الفني للتصرف في منظومة "بلديتي"</li> <li>- قاعدة البيانات و المسؤولية عن حفظها</li> <li>- المسؤولية في المحافظة و خزن المعطيات الشخصية.</li> <li>- مضاعفة الجهد في خصوص التعريف بالمنظومة و إشهارها</li> <li>- العمل على ضبط خطة إتصالية وطنية في خصوص خدمات فضاء المواطنين</li> <li>- ربط المنظومة بشبكة الأنترنت مباشرة أو عن طريق موقع الواب الخاص بالبلدية</li> <li>- النظر في تطوير تطبيق على الهاتف الجوال للغرض</li> <li>- إستغلال و تطوير العمل بخدمة المراسلة عن طريق البردي الإلكتروني</li> <li>- توفير خدمة الرسائل القصيرة sms</li> <li>- النظر في توفير خط هاتفي خاص بفضاء المواطن( رقم أخضر)</li> <li>- إحصائيات حديثة</li> <li>- الربط مع كافة المصالح بمنظومة بلديتي وتوفير تجهيزات ممثلة خاصة scanner</li> <li>- تطوير المنظومة بشكل يقلل من كثرة النوافذ المستعملة قبل المصادقة على أية عملية</li> </ul>	<p><b>2</b></p> <p><u>تعهد عدد : 05</u> تركيز فضاء المواطن في صيغة جديدة والتي تعتمد على توفير خدمات رقمية</p> <p>citoyen Digitalisé (*)Espace</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكوين الأعوان التابعين لوحدة التدقيق الداخلي و المراقبة بالبلدية .</li> <li>- تدعيم القدرات الحالية لتركيز هذه المنظومة</li> </ul>	<p><b>3</b></p> <p><u>تعهد عدد : 09</u> تركيز منظومة التدقيق الداخلي والمراقبة لضمان شفافية التصرف والتسيير. (*)</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>- مرافقة و متابعة تنفيذ تركيز المنظومة</li> <li>- إضافة جدول تقييم المخاطر ERM</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع حاسوب جمعية جسور بفضاء المواطن و توظيف عون لإستغلال الموقع بالصفة المرغوبة .</li> <li>- العمل على تأمين إيواء الموقع</li> <li>- تحيين الموقع</li> <li>- الحرص على إشهار الموقع للعموم</li> <li>- الحرص على إضافة العناوين و المراجع و المحتويات التالية:</li> <li>• <u>الفقر</u></li> <li>• <u>المجتمع المدني</u></li> <li>• <u>النقابات</u></li> <li>• <u>الوضع الإقتصادي</u></li> <li>• <u>حماية المرأة</u></li> <li>• <u>عمل المرأة</u></li> <li>• <u>مشاركة المرأة</u></li> <li>• <u>معطيات إحصائية</u></li> <li>• شبكة التواصل الإجتماعي ( facebook , tweeter , youtube, ..)</li> <li>• محتوى تفاعلي ( اشرطة و ثائقية ، كتب ، ..)</li> <li>• Forum</li> <li>• مكتبة رقمية</li> </ul>	<p><b>4</b> <u>تعهد عدد : 17</u> وضع موقع واب خاص بالمرأة للاهتمام بها ومشاغلها (*)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضبط شروط مرجعية</li> <li>- ضبط خطة عمل هذه اللجان من خلال مقترحات أعضائها.</li> <li>- اعتماد اسلوب اختيار الأعضاء بشكل يكون ناتج عن لجان الأحياء أنفسهم.</li> </ul>	<p><b>5</b> <u>تعهد عدد : 06</u> احداث لجان المواطنة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة دعوة الراغبين في الإنخراط في المجلس البلدي للشباب في وقت لاحق .</li> <li>- ضبط الهيكل و المشمولات بالتنسيق مع المترشحين أنفسهم</li> <li>- مساهمة لجنة القيادة الحكومة المفتوحة في صياغة المقترحات</li> <li>- التنسيق مع منظمة IWATCH للإستئناس بخبرات مماثلة.</li> <li>- التنسيق مع الكشافة في خصوص احداث هذا المجلس .</li> </ul>	<p><b>6</b> <u>تعهد عدد : 07</u> احداث مجلس بلدي للشباب.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم بلدية الكاف بطلب إلى منظمة IWATCH قصد إحداث موقع جديد خاص ببلدية الكاف .</li> <li>- موافقة منظمة IWATCH على هذا المشروع المشترك.</li> <li>- سيتم في الأيام القادمة ضبط روزنامة تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع المعهد الديمقراطي الوطني .</li> </ul>	<p><b>7</b> <u>تعهد عدد : 02</u> احداث موقع واب ديناميكي للبلدية مع نشر البيانات المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.</p>	

يستعرض تقرير التقييم الذاتي النهائي بصفة أساسية مدى نسق التقدم في تنفيذ خطة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة. ويهدف أيضاً إلى تقديم وجهة نظر لجنة القيادة ورؤيتها لهذا البرنامج على المستوى الوطني إضافة إلى مختلف النتائج التي تحققت حتى انتهاء آجال تنفيذ هذه الخطة.

كما يوضح هذا التقرير الاشكاليات والتحديات الرئيسية التي حالت دون تحقيق جميع الالتزامات عموماً. وفي هذا السياق ، تعتبر التحديات التنظيمية من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في الخطط المستقبلية من خلال تعزيز القدرات القيادية.

إلى جانب ذلك، تعتبر إدارة التغيير وتشريك كافة الشرائح الاجتماعية و المنظمات و الهياكل الحكومية عاملاً أساسياً لإنجاح تنفيذ خطة العمل هذه. حيث يتوجب العمل على تدعيم الوعي والتحسيس بالاعتماد على مختلف الوسائل المتاحة للتأكيد على أهمية هذا البرنامج وعلى أهمية الدور الفاعل للمشاركة الموضوعية لكل الاطراف في تنفيذ خطة العمل..

كما تجدر الإشارة ان عدم توفر الموارد المادية والمالية والبشرية أدى في بعض الحالات إلى عدم استكمال عديد التعهدات. الإشكال الذي يتعين ايلأؤه أهمية قصوى في خطط العمل المستقبلية من خلال دراسة وتخطيط الموارد الكافية لتنفيذ المشاريع والبرامج التي سيتم إدراجها على غرار تعهد " رقمنة الأرشييف"

وفي الاخير، تجدر الإشارة إلى أهمية تعزيز آليات التواصل مع مختلف الفئات المعنية بهذا البرنامج لنشر مختلف المفاهيم المترتبة به وتحسيس مختلف الاطراف بضرورة الانخراط والمشاركة. علماً ان الحكومة تعمل حالياً على وضع خطة اتصالية حول برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس. وهو ما يستوجب وضع آليات ملائمة للاستفادة من هذا المشروع ومن نتائجه ومخرجاته قصد الوصول إلى عامة الناس قصد توسيع نطاق الفئة المعنية، من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين بالإضافة إلى تفعيل مشاركة الاطراف الموجودة في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.